



تونس في 28 أبريل 2016 Tunis, le

بلاغ

2263

عقدت يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016 اللجنة المنبثقة عن اجتماع المكتب الجامعي وأندية الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم بتاريخ 22 أبريل 2016، اجتماعها الأول برئاسة الدكتور وديع الجري، رئيس الجامعة، وبحضور السادة محمد كمال الحمزاوي، رضا شرف الدين، سليم الرياحي، غازي بن تونس، حمودة الوزير، مهدي بن غربية، محمد واصف جليل، أمين موقو وإبراهيم عبيد للنظر في المحاور المدرجة بجدول الأعمال وقد وقع الاتفاق على ما يلي :

1- إعلام كل الجمعيات الرياضية المنخرطة بالجامعة التونسية لكرة القدم بضرورة إبرام عقود شراكة مع البلديات لاستغلال الفضاءات الرياضية من أجل خلق موارد مالية إضافية لل نوادي.

2- التكفل بتقديم كشف عام حول وضعية ملاعب كرة القدم لوزارة الشباب والرياضة ومطالبتها بضرورة القيام بأهم الإنجازات والإصلاحات بالتنسيق مع البلديات والمجالس الجهوية والمتمثلة خاصة في :

(أ) - إنارة كل ملاعب الرابطة المحترفة.

(ب)- ضرورة إنشاء ملاعب فرعية.

(ج)- تحديد الملاعب التي تستوجب التعشيب الاصطناعي لعدم نجاح تجربة التعشيب الطبيعي.

3- إعادة النظر في المناهج المعتمدة في منح شهادة صلوحية الملاعب وضرورة اعتمادها على كراس شروط الجامعة التونسية لكرة القدم على غرار ما هو معمول به من قبل الهياكل الرياضية الدولية.

4- طلب تخصيص نسبة 30% من عائدات التنمية الرياضية لفائدة الجامعة التونسية لكرة القدم ومنخرطها على أن تخصص نسبة 10% إضافية لصيانة المنشآت الرياضية، وإن تعذر ذلك يتم إدراج شبكة خاصة بالمسابقات الوطنية محترفة وهواة وتخصيص عائداتها للأندية المحترفة والهواة وذلك بعد طرح منابات الفائزين ومناب الإدارة العامة للتنمية الرياضية.

5- تجديد عقد الاستشهار الممضي بين الجامعة التونسية لكرة القدم وشركة النهوض بالرياضة لفائدة الأندية والترفيه في القيمة الجمالية للعقد الى حدود 50% مقارنة بالقيمة الحالية للعقد.

6- النظر في خصوصية التصرف في مختلف المسابقات الرياضية مع التّظنر في إمكانية إدخال منظومة "Jeux de hasard" للترفيه من مداخل الشركة.

7- التدخل لدي رئاسة الحكومة و الجهات المختصة قصد الحصول على عفو جبائي خاص بنوادي كرة القدم يتعلّق بالديون القديمة مع وضع نظام و سلم ضريبي خاص بالعقود الممضاة بين النوادي و اللاعبين أو المدربين مقابل تعهّد الأندية و جميع منظوريهم للقيام بالواجب الجبائي سنويًا في المستقبل.

8- عدم الارتياح لمشروع قانون الهياكل الرياضية الذي أعدته وزارة الشباب و الرياضة مع التأكيد على :

أ - ضرورة مراجعة الفصول القانونية المتعلقة بالشركات التجارية ذات الموضوع التجاري بداية من الفصل 37 إلى غاية الفصل 43 من الباب السادس.

ب - العمل على ايجاد تعريف موحد للجنة الوطنية الأولمبية التونسية و الجامعات الرياضية و عدم التمييز بينهما و تمكين اللجنة الوطنية الأولمبية التونسية و الجامعات الرياضية من نظام قانوني موحد.

ج - عدم الموافقة على إلزام الجمعيات الرياضية للجوء إلى محكمة رياضية احتراماً لمبدأ حرية التحكيم و احتراماً للأنظمة الأساسية للهياكل الدولية و التي تخول صراحة للنظام الأساسي لكل الجامعات الرياضية حرية اختيار الهيئة التحكيمية من خلال مصادقة منخرطي الجامعة المعنية.

د - هذا إضافة إلى جملة من الملاحظات التي تتعلّق بالهياكل الرياضية المشار إليها بالمشروع الذي أعدته وزارة الشباب و الرياضة.

و قد اتفق الحاضرون على إنجاز مشروع قانون يتعلّق بالهياكل الرياضية يكون في مستوى تطلعات الرياضيين و يستجيب لكلّ التوجهات الوطنية دون أن يتضارب مع مبادئ و قوانين الهياكل الرياضية الدولية، على أن يقع توجيه مشروع هذا القانون إلى الجهات المختصة للتّظنر فيه و البتّ في شأنه.

9- تكوين لجنة تتكوّن من :

- ممثل عن الجامعة التونسية لكرة القدم

- خبير في القانون الرياضي

- خبير في القانون التجاري

- ممثلين عن رجال الأعمال

- ممثلين عن الرياضيين

- خبير في المادة الجبائية

- ممثلين عن رؤساء الجمعيات

و ذلك لإبداء الرأي في مشروع القانون الخاص بإحداث شركات صلب الجمعيات الرياضية المقترح من طرف وزارة الشباب و الرياضة و ذلك لما يكتسيه مشروع هذا القانون من غموض و من انعدام الامتيازات الجبائية أو المالية التي يمكن أن تحفز على الاستثمار الرياضي.

10- إعادة صياغة كراس شروط جديد لحقوق النقل التلفزيوني و ضرورة الترفيع بشكل محترم في عائدات البث التلفزيوني إضافة إلى تحديد سعر أدنى يقع الاتفاق عليه للتفويت في حقوق البث و عدم التفويت في هذه الحقوق في حال عدم الحصول على حد أدنى من العرض المطلوب.

11- الاتفاق على تحديد تاريخ 18 و 19 أوت 2016 موعدا لانطلاق الموسم الرياضي 2016/2017.

12- القيام باستشارة لدى مكاتب دراسات مختصة قصد ضبط رؤية مستقبلية و منوال تطوير يتعلق بكرة القدم خلال 20 سنة المقبلة (2016 – 2036) و خاصة فيما يتعلق بـ :

- كيفية تنمية الموارد.
- التنمية الرياضية.
- الاستثمار في المجال الرياضي.
- حسن التصرف في الموارد البشرية، الفنية و المادية المتاحة.
- البنية الأساسية.
- التشريع الرياضي.

والسلام

الكاتب العام

